E-ISSN: 2706-9931
P-ISSN: 1994-473X

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, Supplement (September) 2026

Grammatical anomalies in the accusative cases among commentators on Ibn Malik's Alfiyyah: A comparative study

Haider Kadhim Ghulam (Corresponding Author) [1]
Mustafa Kadhim Shaghedel (Ph.D.) [2]
[1] **University of Baghdad, College of Arts, Department of Arabic Language** haidar.kadhum2202m@coart.uobaghdad.edu.iq
[2] **University of Baghdad, College of Arts, Department of Arabic Language** mus78shgaidel@gmail.com
Copyright (c) 2026 **Haider Kadhim Ghulam. Mustafa Kadhim Shaghedel (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/7mhx5a49
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Publication Dates

(Received 2025-05-31) (Revised 2025-07-14) (Accepted 2025-07-20) (Published 2026-09-15)

Abstract:

Scholars have described some words and phrases as anomalous, referring to those that do not adhere to their rules. The term "anomaly" thus provides a justification for understanding certain linguistic phenomena, without using it as a basis for benchmarking others. Anomalous is that which deviates from the norm (Ibn Jinni's Views on Anomalous Arabic Words and Phrases, p. 200, published research). This study addresses the phenomenon of grammatical anomaly by analyzing the positions of seven commentators on Ibn Malik's Alfiyyah, published up to the end of the eighth century AH, focusing on examples of the accusative, which some of them considered anomalous. three applied models are selected, representing examples of accusative cases that violated analogy or were reported contrary to the rule. The commentators' interpretations of these examples and their varying judgments on them, ranging from acceptance to interpretation to rejection, are also explained. The connotations of the term "anomaly" and the differences between it and synonymous terms are explained, such as necessity and opposition, and similar terms such as rarity and paucity. The aim was to clarify the approach of the ancients in dealing with examples that deviated from grammatical analogy.

Keywords: accusative cases, commentaries on the Alfiyyah., grammatical anomaly, Ibn Malik's Alfiyyah,

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, Supplement (September 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الشذوذ النحوي في شواهد النصب عند شُرَّاح ألفيةِ ابنِ مالك
دراسةٌ مُوازِنـةٌ

الباحث حيدر كاظم غليم (المؤلف المراسل) **أ.د. مصطفى كاظم شغيدل**
جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية **جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية**

تواريخ المنشور

الإستلام	النسخة النهائية	الموافقة	النشر الالكتروني
(٢٠٢٥/٥/٣١)	(٢٠٢٥/٧/١٤)	(٢٠٢٥/٧/٢٠)	(٢٠٢٦/٩/١٥)

(مُلَخَّصُ البَحث)

وصـفَ العلمـاءُ بعـضَ الألفـاظ، وبعـض التراكيـب بالشـذوذ، إشـارة الـى مـا لا ينصـاع لقواعـدهم، فجـاء مصـطلح (الشـذوذ) مسـوغاً لفهـم بعـض الظـواهر اللغويـة، مـن دونِ أَنْ يَتَّخِـذُوه حُجَّـة لِيـُقاس عليـه غيـرُه، فالشـاذ هـو مـا خـرج عـن القيـاس (آراء ابن جني في الشاذ من ألفاظ العربية وتراكيبها، ص ٢٠٠، بحث منشور).

تنـاولَ المبحـثُ ظـاهرةَ الشـذوذ النحـوي عـن طريـقِ تحليـلِ مواقـفَ سـبعةٍ مـن شُـرّاح ألفيـة ابـن مالـك فـي شـروحهم المطبوعـة حتـى نهايـة القـرن الثـامن الهجـري، مُرَكّـزًا علـى شـواهد النصـب التـي عـدّها بعضـهم مـن الشـواذ. وقـد اختـرتُ ثلاثـةَ نمـاذجَ تطبيقيـةٍ تُـمَثِّلُ شـواهدَ نصـبٍ خالفـت القيـاسَ، أو وَرَدَتْ خلافـًا لِـما تقـرره القاعـدة، مـع بيـان تـأويلات الشـراح لهـذه الشـواهد وتفـاوتهم فـي الحكـم عليهـا بـين القبـول والتأويـل والـردّ. كمـا ناقشـتُ دلالات مصـطلح "الشـذوذ"، والفـروق بينـه وبـين مصـطلحات جـاءت علـى معنـاه، كالضـرورة، والمخالَفَـة، ومصـطلحات مُقـارِبة كالنـدرة، والقِلَّـة، بهـدف إيضاح منهج القدماء في التعامل مع الشواهد الخارجة عن القياس النحوي.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ النحوي، ألفية ابن مالك، شروح الألفية، شواهد النصب.

مقدمة:

يُعدّ مصطلحُ " الشذوذ النحوي " من المصطلحات التي تكررت في كتبِ النحاةِ وشروحهم، ولاسيما في شروح ألفية ابن مالك التي حظيت باهتمامٍ بالغٍ من العلماء قديمًا وحديثـًا، ويهدفُ هذا المبحثُ إلى الوقوف على مفهوم الشذوذ النحوي ، وأنواعه كما ورد في سبعةٍ من الشروح المطبوعة لألفية ابن مالك حتى نهاية القرن الثامن الهجري ـ الدرة المضيئة لابن الناظم ، ومنهج السالك لأبي حيان ، وتوضيح المقاصد للمرادي، وأوضح المسالك لابن هشام ، وإرشاد السالك لابن القيم ، وشرح ابن عقيل، والمقاصد الشافية للشاطبي ـــ، والكشف عن المصطلحات التي وردت على معنى الشذوذ ، أو مقاربةً له في الدلالة ، مثل : الضرورة والمخالفة ، والقلة ، والندور. ويهدف البحث إلى إبراز مدى اتفاق الشراح أو اختلافهم في تطبيق مصطلح الشذوذ، ومدى ارتباط ذلك بالمذهب النحوي، أو بسياق الشاهد ، وتوجيهه .

الشذوذ (لغةً): مادة (ش ذ ذ) في أصلها اللغوي تأتي بمعنى التفرُّد، والندُّور، جاء في لسان العرب : شذَّ عنهُ يَشُذُّ، ويشَذُّ شذوذاً إذا انفرد عن الجمهور وندر (ابن منظور، ١٤٠٥ هـ، ص ٥ ، ٢٨)، ويُطلق لفظ الشذوذ أيضاً لمعنى التشتت، والتفرُّق، ومنه قول أمرئ القيس (ابن منظور،١٤٠٥هـ ، ص ٥، ٢٨) :

تُطَايرِ شَذَّانَ الحَصَى بِمَنَاسِمِ صِلاب العُجى مَلْثُومها غَيرُ أَمْعَرَا

فشذان الحصى ما تطاير، وتهافت، وتفرق منه (الفراهيدي، (د.ت)، ص ٦، ٢١٥)، ويُقال: شذَّ الرجلُ عن أصحابهِ إذا انفرد وتفرق (ابن منظور، ١٣٠٠ هـ، ص ٥، ٢٨).

وكل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمةٌ شاذة (الفراهيدي، (د.ت)، ص٦، ٢١٥) و(ابن منظور، ١٣٠٠ هـ، ص ٥، ٢٨). يُجمعُ الشاذُ على (شُذّاذ)، و (شُذَّان) (الزبيدي، ١٩٧١م، ص ٩، ٤٢٤)، جاء في كتاب العين : "وشُذّاذ الناسِ مُتفرّقوهم" (الفراهيدي، (د.ت)، ص ٦ ، ٢١٥)، وقد أشار ابنُ فارس إلى أنَّ الأولى خاصة بالعقلاء من دون غيرهم بقوله: "الشُذّاذ يكونون في القوم، وليسوا في قبائلهم ولا منازلهم (ابن فارس، ١٩٧٩، ص ٣، ١٨٠)، وقال الزبيدي : إنَّ الشُذّان للعقلاء وغيرهم، فتقول شُذّان الناس، وشُذانُ الحصى وشُذانُ الإبل (الزبيدي، ١٩٧١م، ص ٩، ٤٢٤).

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة (عمر، ٢٠٠٨م ، ص ١١٧٩)، شَذَّ / شَذَّ عن شَذَذْتُ ، يَشُذُّ ويَشِذُّ، اشْذُذْ / شُذَّ واشْذِذْ / شِذْ شُذوذاً وشَذّاً، فهو شاذّ والمفعول مشذوذ عنه .

أشذَّ الرَّجلُ : جاء بقولٍ شاذ يخالف به الجماعة " أشذّ في حُكمه/رأيه " . أشذَّ وَلدَه عن رفاق السوء : نحّاه وأبعده عنهم.

ويبدو أنَّ الفعل (شَذَّ) يُسْتَعْمَل لازماً، ومصدرهُ (الشذوذ)، ومُتَعَدِّياً، ومصدرهُ (الشَذُّ) بوزن فَعْل، قالوا : " شَذَّ الشيءُ شُذُوذاً في اللزوم ، و شَذَّهُ هو التعدي " (الزبيدي، ١٩٧١م، ص ٩ ، ٤٢٤) . إلّا أنَّ مصدر اللازم أكثر شيوعاً من مصدر المُتعدي (الدجني، ٢٠٠٦ ، ص ١٧). و(عطية، ٢٠٠٨م ، ص ٣٩) .

فالمُتأمل في معاني الشاذ يجدها تدور حول معنى التفرُّد، والتفرُّق، والندور، ومفارقة المألوف .

ب – الشذوذ (اصطلاحاً): إن الشذوذ في معناه الاصطلاحي عند النحويين والصرفيين لا يبعدُ كثيراً عن مدلوله اللغوي، فقد عرّفه الجرجاني بأنه ما يكون مُخالفاً للقياس من غير نظرٍ الى قلّة وجوده وكثرته (الجرجاني، ١٩٨٥، ص ١٢٩)، وعرّفه التهانوي بأنه ما يكون مُخالفاً للقياس من غير نظرٍ الى قلّة وجوده وكثرته في الاستعمال (التهانوي، ١٩٩٦ ، ص ١٠٠٠)، وعَرّفه الدكتور اللبدي بأنه " الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف " (اللبدي، ١٩٨٥، ص١١٣).

ما جاء على معنى الشذوذ

ـ الـ ضرورة

الضرورة لغةً : الضَّرُّ، والضُّرُّ : لغتان ضدُّ النفعِ ... ، والاضطرار الاحتياج الى الشيء، وقد اضطره إليهِ أمرٌ ...، ورجلٌ ذو ضرورة أي : ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء : أي أُلجئ إليه (ابن منظور ١٤٠٥ هـ ، ص ٤، ٤٨٢).

الضرورة اصطلاحاً : الضرورةُ ما وقع في الشعر مِمّا لم يقع في النثر، سواءً كان للشاعر عنه مندوحة أم لا (الآلوسي، ١٤٣١ هـ، ص ٦). نحو قول الفرزدق (الفرزدق، ١٩٨٣، ص١، ٣٦١) :

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأَرضَ بالدّهْرِ الدَهَارِيرِ

حيثُ جاء للضرورةِ بالضمير (إياهم) منفصلاً في موضعٍ يجبُ فيه اتصالُهُ (الأنصاري، ٢٠٠٩ ، ص ١، ٨٤)؛ لأنَّ ما باشره الفعل، أو ولي ضميراً مرتفعاً بفعل ليس من باب (كان) لا يجوز انفصاله إلا في الضرورة .

قال سيبويه (ابن قنبر، ١٩٨٨، ص ١، ٩٩): " هل زيد في الدار وكيف زيد أخذ ؟ فإنْ قلتَ كيف زيداً رأيتَ ؟ وهل زيد يذهب ؟ قَبُحَ ولم يَجز إلّا في الشعر "، ويتّضحُ من أقوال سيبويه السابقة أنّ معنى

الضرورة لديه، الخروج عن القياس اللغوي المسموح به في ميدان الشعر فقط (ابن قنبر، ١٩٨٨، ص٣٢/١ و٤٥/٢)، وهي في الوقت نفسه ضربٌ من ضروب الشذوذ ؛ ومعنى ذلك إنْ وُجِد مثلُ هذا التصرّف في الكلام يكون شاذّاً، وفي الشعر ضرورة، وقد وافق السيوطي سيبويه إذ تحدَّثَ عن الضرورة، وقال (السيوطي، (د.ت)، ص١، ٤٨٤): إنّما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة بهِ، ولا يقعُ في كلامهم النثري " . كذلك ذهب ابنُ جني مذهب سيبويه في تعريف الضرورة، فقال (ابن جني، ١٩٥٢ ، ص ١، ٣٩٦) : اعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر جاز لهُ أنْ ينطقَ بما يُبيحُهُ القياس، وإنْ لم يردْ بهِ استعمال .

أمّا المبرد، فقد سار في طريق سيبويه نفسه، فالضرورة عند الخروج عن القياس التزم فيه الشعراء دون سواهم (المبرد، ١٩٩٤، ص ١- ١٠١ – ١٣٩ – ١٤١ و٣ / ٣٥٤).

وممِّا سبق، نجدُ أنَّ هناك شبه اتفاق عند سيبويه والمبرد على أنَّ الضرورةَ ضربٌ من الشذوذ ينطبق على الشعر وحده دون سواه، ولكننا نلحظ مع تطور الدراسة النحوية نفسها مفهوماً جديداً، أو إيضاحاً آخر يطرأُ على مفهوم الشذوذ، الذي يخص الأساليب الشعرية (الدجني، ١٩٧٤، ص٤٢)؛ حيثُ يُسمى الخروج عن القياس في الشعر ضرورة ما لم يرد نظيرٌ له في النثر، وإن ورد نظيرٌ له في النثر سُميَّ شاذاً .

- المُخالفة

المُخالفة لغةً: اشتمال الكلمة على صوتين متماثلين كل المماثلة قُلِبَ أحدهُما إلى صوتٍ آخر لِتتمَ المُخالفة بين الصوتين المتماثلين، ومثالُ ذلك عند سيبويه (تَسَرَّيْتُ) من السر، و(تَضَنَّيْتُ) من الظّن (انيس، (د.ت)، ١٣٩).

وكلامٌ خَلْفٌ، إذا كان خطأً، ومَثَلٌ من أمثالهم: (سَكَتَ ألْفَاً ونَطَقَ خَلْفَاً)، للرجل يُكثِر الصَّمتَ ثم يتكلم بالخطأ (ابن دريد، ١٩٩١م، ص ١٢٧).

المُخالفة اصطلاحاً: عَرّف الجرجاني المخالفة بقوله: تكونَ الكلمةُ على خلاف القانون المُستنبط من تتبع لغة العرب كوجوب الإعلال في نحو (قام)، والإدغام في نحو (مدَّ) (الجرجاني، ١٩٨٥م، ص ٢١٩).

ولعل أول إشارة الى مصطلح الشذوذ في المعنى دون اللفظ، ما نقلته الروايات من " أنَّ سائلاً سألَ أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٦ هـ) خَبِّرني عمّا وضعتَ ممّا سَمَّيتهُ عربية أَيدخلُ فيه كلامُ العرب كلّهُ ؟ فقال :

لا، قال : فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهي حجة ؟ قال أعملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خالفني لغات " (انيس، م ١٩٦٦، ص، ١٢).

والمخالفة هي المعارضة الفردية لحكمٍ عامٍ كما في قولهم في (إنْ) بأنها تكون حرفَ جوابٍ بمعنى (نعم) (الوازني، ٢٠٠٠م ، ص٩) . واستدل المثبتون بقول الشاعر:

ويَقُلْنَ : شَيْبٌ قد علا ك ، وَقَد كَبِرْتَ ، فقُلْتُ إنّهْ

وكذلك قولُ ابن الزبير لِمَنْ قالَ له : لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ "إنَّ وراكَبَها"، أي : نَعم ولَعَنَ راكبَها (السيوطي، ١٩٩٨، ص ١ / ٤٧)

والمخالفةُ في الصرف كون الكلمة شاذَّةً غيرَ جاريةٍ على القانون الصرفي المُسْتَنْبَط من كلام العرب بأن تكون خلاف ما ثبُتَ فيها عن الواضع (الهاشمي، ١٩٩٩م ، ص ٢٣) ، ومثالُها قول المتنبي (وهبة والمهندس، ١٩٨٤ ، ص ٣٤٢):

فلا يُبرِمُ الأمرُ الذي هو حالِلٌ ولا يُحْلَلُ الأمرُ الذي هو يُبْرِمُ

والقياس الصرفي (حالٌّ) ، و (يُحَلّ) بالإدغام .

المُقارِبَات

- **النادر**

النادر لغةً : جاء في لسان العرب : " نَدَرَ الشيءُ يندُرُ نُدراً، وقيل سقَطَ وشَذَّ ...، وقيل سقطَ من جوف شيءٍ، أو من أشياء فظهر، ونوادرُ الكلمات تَنْدُرُ، وهي ما شذَّ، وخرج من الجمهور " (ابن منظور، (د.ت) ، ج٥٥ ، ٤٣٨٢) و(الرازي، ١٩٨٦، ص ١ / ٢٧٢) و(السيوطي،(د.ت)، ص ١ ، ١٤٠) . وفي أساس البلاغة : " وهذا كلامٌ نادرٌ : غريبٌ خارج عن المعتاد ..."(الزمخشري، ١٩٩٨ ، ص ٢ ، ٢٥٩)، ويتَّضحُ ممّا وردَ في (حاشية الفسر) لابن جني سرُّ تسميتها بـ (النوادر)، إذْ قال : " إنَّما سَمَّوْها بهذا الاسم؛ ليُعلِموا الناسَ أنها غريبةٌ شاذَّة عن منهاج الكلام الواضح " (ابن جني، ٢٠٠٤م، ص ١ ، ٢٩٠).

النادر اصطلاحاً : يختلطُ مصطلح الشاذ بالنادر، والنادرُ يختلطُ بالقليل، فالنادرُ والشاذُ يدوران في فلك القلة، ويتّضحُ من اختلاط هذه المصطلحات بعضها مع بعض أنَّ النحاة لم يصلوا إلى ضبط وتحديد عدد القليل، أو النادر، أو الشاذ؛ ولذلك فهي نعوت تُوَجه الى اللغة لتدلَ على أنها ناقصة في عدد ما وصل منها من شواهد (القواسمي، ٢٠٠٧ ، ص ٢١) .

عبّرَ النحاةُ الأوائلُ بمصطلحات تُشير الى النادر؛ لأنه لم يكن شائعاً عندهم بلفظهِ كالبعيد، أو الذي لا تُكلِم به العرب، فقال سيبويه : "بعيدٌ لا تُكلِم به العرب" (سيبويه، ١٩٨٨ ،

ص ٢ ، ٤١١) ، أو "هذا لا يكادُ يُعرف" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣، ٥٦١) .

يُمكن أنْ نفهمَ إشارة سيبويه الى النادر بأنه "بعيدٌ لا تُكلِم به العرب" ، و"هذا لا يكادُ يُعرف" من خلال تحديد السيوطي للنادر، وعدّهُ الواحدَ نادراً بالنسبة الى الثلاثةِ والعشرين، عندما تحدَّث عن مناهج النحاة في استقاء اللغة من أصحابها (القواسمي، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣، رسالة ماجستير)، إذْ قال : "اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطّرداً، فالمطردُ لا يتخلف، والغالبُ أكثر الأشياء ولكنهُ يتخلَّف، والكثير دونهُ، والنادرُ أقلُ من القليل، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثةٍ وعشرين غالبها، والخمسةَ عشرَ بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فَعُلِمَ بهذا مراتبُ ما يقالُ فيه ذلك " (السيوطي، ٢٠٠٧، ص، ١١٦).

وبحسب تعريف الجرجاني للنادر، يُمكن أنْ يكون النادرُ مُطَّرِداً في القياس شاذاً في الاستعمال، لأنه عرَّفَ النادر بأنهُ "ما قلَّ وجودهُ، وإنْ لم يخالف القياس " (الجرجاني، ١٩٨٥ ، ص ٨٩) ، ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدان، هكذا كلامهم، قال أبو عثمان : "والقياس يوجب أنْ تقولَ : أقائمٌ أخواك أم قاعد هما ؟ إلا أنَّ العرب لا تقوله إلا قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجبُ فصله ليعادل الجملة الأولى " (السيوطي، (د.ت) ، ص ١ ، ٤٦٦).

وعند الجمع بين قَوْلَي السيوطي، والجرجاني، يظهرُ أنَّ النادرَ يتضمَّنُ القلة في الوجود، والنقص في العدد الى حدٍّ بعيدٍ قد يصلُ الى حدِّ العدم، وهذا يوضح ما عبّرَ عنه سيبويه بقوله : "وهذا لا يُعرف، أو ليس ذلك في شيء من كلامهم" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٢، ٤١١).

ومن أمثلة النادر حذف نون الوقاية ندوراً من (ليت) الناصبة لياء المتكلم (العقيلي، ١٩٨٠، ص ١، ١١١)، نحو قول الشاعر :

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قَالَ : لَيْتِي أُصَادفُهُ وأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

وقد وافقت الدكتورةُ خولة الهلالي الدكتورَ عزَّة حسن في تعريفه النادر، إذْ قال : "المرادُ بالنادر ما قلَّ استعماله في ألسنةِ العرب" . وعلى هذا، "فكثرةُ الاستعمال أو قلته هو المعيار الصحيح الثابت الذي به يُمكن لنا أنْ نحكمَ بأنَّ هذا اللفظَ فصيح معروف، وأنَّ ذاك اللفظَ نادر مجهول" (الأعرابي، ١٩٦١ ، ص ١ ، ٢١) ، وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة خولة الهلالي بقولها : "يُمكننا أنْ نُحددَ النوادرَ

مُكتفين بما يوحي مدلول الندرة من قلة الاستعمال، بصرف النظر عن كون تلك الكلمات قياسية، أو مُخالفة للقياس، فالندرةُ تعني القلة، ولا شيءَ غير ذلك" (الهلالي، ١٩٨٢، ص، ٨٦)

– القليل

القليل لغةً : القلةُ خلافُ الكثرةِ وضدها، وقومٌ قليلون وأَقِلّاء وقُلل، ويكون ذلك في قلةِ العدد (ابن منظور، (د.ت)، ص ٣٧٢٦)، وجاء في تاج العروس، قلَّ بمعنى نَدَرَ وشَذَّ، "قالوا : قلَّ الشيءُ بمعنى نَدَرَ، وجاؤوا شُذّاذاً، أي قِلالاً (ابن فارس، ١٩٧١، ص ٢، ٥٦٦)

القليل اصطلاحاً : القليلُ في اصطلاح النحويين ما ينحصرُ وجودهُ على القياس على وجه القلة ، وهو ما لم يبلغ حدَّ الكثرة، أو الشهرة من بين ما جُمِعَ من كلام العرب، والكثير يكون بكثرةِ ما جُمِعَ منه (كلام العرب) من شواهد النظم والنثر، أو بكثرة المتكلمين به من العرب، فالقليل هو ما خالف ذلك الكثير، أو المشهور من كلام العرب، أي الكثير من الشواهد التي بُنِيَتْ على أساسها قواعد النحو والصرف (القواسمة، ٢٠٠٧ ، ص ١٣). ومثال ذلك قول الشاعر جميل بن معمر العذري :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِن جَلَلِهِ) بثينة، (د.ت)، ص١٨٧)

إذْ جَرَّ الشاعرُ (رسمَ) بـ (رب)، وهي محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرفٌ من أحرف العطف، وهو قليل (المصري، ٢٠٠٩، ص٣/ ٦٤ و ٦٥)

شواهد النصب التي عُدَّتْ مُخالفة للقياس

في شذوذ حذف العائد من صلة (أل) وهو منصوب بالوصف

ذَكَرَ ابنُ مالك (ت ٦٧٢ هـ) في باب (الموصول)، أنَّ العائد المنصوب يَكثُرُ حذفُهُ إذا كان متصلاً بفعلٍ أو وصف (المرادي، ٢٠٠١ ، ص ١، ٤٥٢) و (ابن عقيل،١٩٨٠، ص ١ ، ١٦٤) ، إذْ قال و(شغيدل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٤):

إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصلٍ مُكْمِلِ والحَذفُ عِنْدَهُمُ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنْ انْتَصَبْ بِفِعلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَن نَرجُو يَهَبْ

وأشار إلى أنَّ شرطَ جَواز حذفِهِ أنْ يَكونَ مُتَّصِلًا ، منصوبًا بفعلٍ تام أو بوصفٍ ، نحو : (جاء الذي ضَرَبتُهُ)، و(الذي مُعْطِيكَهُ دَرْهَمٌ)، وقوله تعالى : {ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) }سورة المدثر : ١١)، و} أَهَذا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُوْلًا } (سورة الفرقان : ٤١) .

وذَهَبَ ابنُ هشام (الأنصاري ، ٢٠٠٩، ص ١، ١٥١ و ١٥٢) إلى جَواز حذف العائد ، إذا كان مُتصلًا منصوبًا بِفعلٍ ، أو بوصفٍ ، نحو قوله تعالى : } وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنون }

(سورة التغابن: ٤)، وقوله: مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمِدَنَّهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ (العقيلي، ١٩٨٠، ص ١، ١٦٩) و(المرادي، ٢٠٠١، ص ١، ٤٥٣) و(المصري، ٢٠٠٩، ص ١، ١٥٢) . على أَلَّا يكونَ العائدُ صلةً للألف واللام ، فإنْ كان صِلَةً لهما فلا يجوز حَذفه ، وما جاء خلافُ ذلك فهو شاذٌّ ، نحو قَولِهِ :

مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَةٍ ولَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ (٢٠٠١، ص١،٤٥٤) و (المصري، ٢٠٠٩، ص ١، ١٥٤).

أمَّا ابنُ الناظم (ابن الناظم ، ٢٠٠٠، ص ٦٦ ، و ٦٧) ، فقد اكتفى بتوضيح قول الناظم : (كَمَنْ نَرجُو يَهَب) ، وبَيَّنَ أنَّ العائدَ يَحسُنُ حَذفُهُ إذا كان ضميرًا مُتَّصلًا منصوبًا بفعلٍ أو وصف ، وأنَّ التقديرَ لِقَوْلِهِ : مَنْ نَرجُو يَهَب : مَنْ نَرجُوهَ الهبةَ يَهَب ، ومِنَ الحذف الحَسَن قوله تعالى : } مِمَّا عمَلتْ أيدينا أنعاما { (سورة يس : ٧١) وقوله تعالى : } وَلَكُم فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكم) {سورة فصلت : ٣١)، وقول الشاعر :

فِي المُعقِبِ الْبَغِيُ أَهْلَ البَغْيِ مَا يَنْهَى أمرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا (الانصاري ١٩٨٦ ، ص ١٦١) و (الأشموني ١٩٥٥ ، ص ١ ، ٧٩) و (العيني، ٢٠١٠ ، ص ١ ، ٤٧٠) .

وقَد سار كلٌّ من ابنُ القيم (ابن قيم الجوزية، (د.ت) ، ص ١، ١٥٤)، وابنُ عقيل (العقيلي، ١٩٨٠، ص ١ ، ١٦٩) ، على خطى ابن الناظم ، واكتفيا بتوضيح المراد من قول ابن مالك :

.....

والحَذفُ عِنْدَهُمُ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنْ انْتَصَبْ
بِفِعلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَن نَرجُو يَهَبْ

ولم يذكرا الشاهد : (مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَة ...) ، ولم يُبدِيا بهِ رأيا .

وقَد أشار أبو حَيان إلى أنَّ الناظم ذكَرَ شرطين في جواز حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول ، أحدهما : أنْ يكونَ الضمير مُتَّصِلًا ، فإنْ كانَ مُنفصلًا ، لم يَجز حَذفُهُ ، نحو : جاء الذي إيّاهُ أضربُ ، أو جاءني الذي ما أضربُ إلَّا إياه ، والثاني : أنْ يكونَ منصوبًا بفعلٍ أو بوصفٍ ، فإنْ كان منصوبًا بغيرهما لم يجز حذفُه ، نحو : جاءني الذي أنَّه قائم ، وترك شرطين آخرَيْن أحدهما : أنْ لا يكون الفعل من باب (كان) وأخواتها، فإن كان منها ، فلا يجوز حذفُه، نحو: جاءني الذي ليس زيدٌ، وأنت تُريد: ليسه زيدٌ ، والشرط الثاني : أنْ لا يوجد في الكلام ضميرٌ غيره يصُحُّ للربط ، فإن وجِدَ لم يجز

حذفُه ، نحو : جاءني الذي ضربتُهُ في دارِهِ . وبَيَّن أبو حيان أنَّ العائد المنصوب بالوصف يجوز حذفه وبقلة إذا لم يكن في الوصف (أل) الموصولة، نحو: (ذلك الذي زيدٌ مُعطيك درهمُ)، وأنت تُريد (مُعطيكه)، وهنا الحذفُ قليلُ، أمَّا إذا كانت (أل) موجودة في الوصف، فلا يجوز حذفُه، نحو: الضاربها زيدٌ هندُ (ابي حيان، (د.ت)، ص ٣٢). وهو ما ارتضاه المرادي في أحد تنبيهاته، إذ بَيَّن أنَّ العائدَ المنصوب بالوصف لا يخلو من أنْ يكون في صلةِ (أل)، أو في صلةِ غيرها ، فإن كان في صلة غيرها جاز حذفُهُ، وهو قليل، وإنْ كان في صلتها لم يجز الحذف، وهو مذهَب جمهور النحاة (المرادي، ٢٠٠١، ص، ١، ٤٥٤) .

أمَّا الشاطبي، فَقَد ذَهَب إلى أنَّ إطلاق القول بِجواز حذف الضمير المنصوب بالصفة غيرُ صحيحٍ ، بل الحذفُ مع الصفة قبيحٌ قليل ، ويَقِلُّ قُبحُهُ إذا طالت الصلةُ بالمعمولات (الشاطبي، ٢٠٠٧، ص ١٦٤).

وفي غير شروح الألفية ــ ومِمَّن اطلعتُ على آرائهم ــ ، تناول النحاة مسألة حَذف العائد المنصوب من صلة (إل)، وذَهَبَوا بها مَذاهبَ مختلفة، فقد رأى المازني أنَّ حذف الهاء من قولك: الضاربُهُ أنا زيدٌ، قبيح ، ولا يكادُ يُسْمَعُ من العرب ، إلّا أنَّهُ جاء في الشعر (الأصول في النحو ١٩٩٦، ص ٢، ٢٧١)، وهو ما قال به ابنُ السراج (البغدادي، ١٩٩٦، ص ٢، ٢٧١)، وابن مالك (شرح التسهيل من دون تأريخ، ص١، ٢٠٧)

أمَّا الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)، فقد ذهَب إلى شذوذ حذف العائد المنصوب في قولِهِ : (مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَة ...) (الأشموني، ١٩٥٥، ص ١/ ٧٩) ، وتَبِعهُ في ذلك الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، الذي قال بجواز حذف العائد ما لم يكن في صِلة (أل)، وإن كان في صلتها، فهو شاذٌّ (الأزهري ٢٠٠٠م، ص ١، ١٤٥، و١٤٦).

أمَّا السيوطي (ت ٩١١ هـ)، فقد ذهَب في أحد أقوالِهِ إلى جواز حذف العائد المنصوب في قولِهِ : (مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَة ...)، وأشارَ إلى أن العائد المنصوب من صلة (أل) فيه أقوالٍ عِدَّة، أحدها المنع مطلقًا، وهو ما عليه الجمهور، والثاني: الجواز بقبح ، إذا دَلَّ عليه دليل ، نحو : جاءني الرجلُ الضاربهُ زيدٌ، إذْ لا يجوز القول : جاءني الضاربُ زيدٌ ؛ لعدم معرفة الضمير ، هل هو عائدُ على المفرد أم على غيرِهِ ؟ ولا هو مذكر أم مؤنث ؟ والثالث : يعتمدُ على الوصف الواقع في صلة (أل)، فإن

كان مأخوذًا من مُتَعَدٍّ إلى واحد ، فخذفه قليل، نحو : الضاربه زيدٌ، والضارب زيدٌ، وإن كان من مُتَعَدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حَسُنَ الحذفُ لطول الصلة ، والحذفُ من المتعدي لثلاثةٍ أحسن منه فيما لإثنين، نحو: جاءني الظانَّهُ زيدٌ مُنطلقًا، والمُعطيه زيدٌ دِرَهَمًا ، والمُعلِمهُ بكرٌ عمرًا منطلِقا . وإن شئتَ : الظان ، والمعطي، والمعلم . والحذفُ الرابع هو الخاص بالضرورة (السيوطي، ١٩٩٨، ص ١، ٢٩٠)

أمَّا المحدثون، فَلم يأتوا بما هو جديد في هذه المسألة ، فَقَد ذَهَبَ محمد علي النجار إلى أن حذف الشاعر في قوله : (مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَة ...) للضمير العائد المنصوب من صلة (أل) شاذ (النجار، ١٩٧٧، ص ١ ، ١٨١)، لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحذف إلّا في الضرورة (النجار، ١٩٧٧، ص٤، ٩١).

وَقَد أشار عباس حسن إلى أنَّ منصوب صلة (أل)، إنْ عادَ إليها، نحو : المُكرمها عليٌّ فاطمة، دليل على اسميتها الخفية، وفي حذفهِ ضياع لهذا الدليل، فلا يجوز حذفه، وأمّا إذا عادَ إلى غيرها جاز حذفُهُ، نحو : جاءت التي أنا المُكرم، أي : أنا المكرمها (حسن، (د.ت)، ص ١، ٣٩٦)

أمَّا الدكتور فاضل السامرائي (السامرائي، ٢٠٠٠م ، ص ١ ، ١٢٨، ١٢٩)، والدكتور عبد الله بن عبد العزيز الطريقي (الطريقي، (د.ت) ، ص ٢٥٣، بحث منشور)، فَقَد ذَهَبَا إلى أنَّ (أل) الداخلة على الاسم في نحو : قَد أفلَحَ المُتَّقي ربَّه، والداخلة على الصفة المشبهة، نحو: قَدَّم القَرَشيُ نَسَبَهُ، وَالداخلة على أفعل التفضيل، نحو : مَرَرتُ بالأفضل أبوه ، هي (أل) التعريف، وليست اسمًا موصولًا، وأنَّ الضمير لا يعود عليها ، وإنَّما يعود على الموصوف المحذوف، بتقدير: الرجل المتقي ربَّه، أو على الاسم المذكور، ومن ثمّ ليس من شاهدٍ في قول الشاعر:)(مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَة ...)، وهو مذهبُ قال به ابنُ يعيش (ابن يعيش، (د.ت) ، ص ٣، ١٤٤)، والشلوبين (الشلوبين، ١٩٨١، ص ١٦٩)، وحجتهم أنَّ العامل يتخطاها، نحو: جاء الضارب ، كما يتخطاها مع الجامد، نحو: جاء الرجل .

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ الراجحَ عندي ما ذَهَبَ إليه ابنُ هشام من شذوذ حذف العائد المنصوب في قَولهِ: (مَا المُستَفز الهَوَى مَحْمُودُ عاقِبَة ...)؛ لأنَّ حَذف العائد يُضعف الصلة بين الموصول وما بعده ، مِمَّا يُفقِد الكلامَ بعضًا من الوضوح ، فقولُنا: ما المُستفزه الهوى، أكثر وضوحًا من القول: ما المُستفز الهوى . والأمر الآخر هو قلة الشواهد ، بل لم يرد – بحسب ما وقفتُ عليه

– سوى هذا الشاهد في حذف العائد المنصوب بالوصف من صلة (أل).

في شذوذ إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

ذَكَرَ ابنُ مالك في (باب النائب عن الفاعل) أنَّ المفعول به ينوب عن الفاعل، وبَيَّنَ أنَّ المصدر، والظرف المُتَصرِّفَيْن المُخَصصَيْنِ، والجار والمجرور، كقولك: (سِيرَ بِي)، و(سِيرَ اليومُ)، و(سِيرَ المسيرُ)، يُشاركون المفعول بهِ بالإنابة عن الفاعل، وقد أخرجَ بِقَوْلِهِ: (المصدر، والظرف المُتَصرِّفان المُخصصانِ) ما لا يَتَصَرَّف من المصادر، نحو: (مَعَاذَ الله)، ومن الظروف، نحو (إذا)، إذْ قال :

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذي إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِد

(العقيلي، ١٩٨٠، ص، ٢، ١٢١)

وأخرجَ أيضًا المبهم منهما، نحو: سِرتُ سَيْرًا وَوَقتًا، فإنَّ نيابتها عن الفاعل لا تُفيد؛ إذْ لا مَزيدَ بذكرهما على ما فُهِمَ مِنَ الفعل (ابن مالك، ١٩٨٢، ص، ٢، ٦٠٧، و٦٠٨).

وَقد أشار ابنُ عقيل إلى أنَّ المفعول بهِ الموجود بعدَ الفعل المبني لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، هو الذي ينوب عن الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مُقامه، وهو موجود، وما وردَ من نيابة غير المفعول به مع وجوده شاذٌ، أو مؤول (العقيلي، ١٩٨٠، ص ٢، ١٢١).

وَقَد اكتفى ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) في شرحه على الألفية بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل ، وأشار إلى جَواز نيابة الظرف المُتَصرِّف ، والجار والمجرور ، والمصدر المُتصرف عن المفعول به في حال خلو الفعل المبني لِما لم يُسَمَ فاعلُه من المفعول به، أمَّا في حال وجوده (المفعول به)، فلم يُصَرِّح برأيٍّ مُستَقِل لهُ (ابن الناظم، ٢٠٠٠ م ، ص ١٦٩ ، و ١٧٠) ، وقد شابهه في ذلك المرادي ، إذْ اكتفى بذكر الخلاف بين البصريين، والكوفيين ، ولَمْ يُبدِ رأيًا مُستَقِلاً في المسألة (المرادي، ٢٠٠١ ، ص ٦٠٦ ، و ٦٠٧)

وَقَد ذَهَبَ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) إلى أنّ المفعول به هو النائب عن الفاعل عندَ وجوده في الجملة ، وفي حال اجتماع الظرف ، والجار ، والمجرور ، والمصدر ، وغياب المفعول به تساوت البواقي في جواز نيابتها عن الفاعل ، وأنَّ ظرف المكان أوْلى من المصدر ، ومن ظرف الزمان ، ومن الجار والمجرور في النيابة (ابي حيان، (د.ت) ، ص ١١٦) و (الرواشدة،٢٠١٥ ، ص ١٢٢) .

وَقَـد ذَهَـبَ ابـنُ هشـام (ت ٧٦١ هـ) مَذْهَـبَ أبـي حيـان الأندلـسي مـن عدم جواز نيابة غير المفعول بـه عن الفاعـل بوجـوده ، إذْ ذَكَـرَ عند حديـثِهِ عَـمّا ينـوب عـن الفـاعل فـي رَفْعِـهِ ، وَعُمْدِيـتِهِ ، ووجـوب التأخـير عـن فعلـهِ ، واستحقاقـهِ للاتصـال بـهِ ، وتأنيـثِ الفعل لتأنيثـه ، ذَكَـرَ أنَّـهُ لا ينـوب عـن الفاعـل غيـرُ المفعـول بـهِ مـعَ وجـوده (المصري،(٢٠٠٩)، ص ، ١٢٦).

وَقَـدْ وافـقَ ابـنُ القـيم (ت ٧٦٧ هـ) أبـا حيـانٍ وابـنَ هشـام فـي أنَّـهُ لا ينـوبُ شـيءٌ مـن هـذه الثلاثـة (الظـرف المُـتصرف، والجـار والمجـرور، والمصـدر المُـتصرف) عـن الفاعـل غيـرُ المفعـول بـهِ مـع وجـوده ، سـواءً تقـدَمَ عليهـا ، نحـو : ضُـرِبَ زيـدٌ يـوم الخمـيس، أو تـأخرَ عنهـا ، نحـو : ضُـرِبَ ضَرْبًـا شَدِيـدًا زيـدٌ ، وَقَـدْ يَـرِدُ نيابـةُ ذلـك عـن الفاعـل ، ويُـترك المفعول بهِ منصوبًا ، كقوله :

وَلَـوْ وَلَـدَتْ قُفَيْـرَةُ جَـرْوَ كَـلْبٍ لَسُبَّ بِذلك الجروِ الكلابا (ابن يعيش ، ص ٧٥/٧، و٧٦) و(السـيوطي، ١٩٩٨م، ص ١ / ٥٢١) و(الشـنقيطي، ١٩٩٩ ، ص ١ / ١٤٤)

وَقَـدْ سـار الشـاطبيُ (ت ٧٩٠ هـ) علـى خُـطى مَـنْ سَبَقَـه فـي عـدم جـواز نيابـة غيـر المفعـول بـه عـن الفاعـل بوجـودهِ ، إذْ أشـارَ إلـى أنَّ غيـر المفعـول بـهِ إنَّـما يُـقام بعـدَ أنْ يُقـدَّر مفعـولًا بـهِ مجـازاً ، فـإذا وُجِـدَ المفعـول بـهِ حقيقـةً لـم يُقَـدَّم علـيهِ ؛ لأنَّـه مـن تَـقديم الفـرع علـى الأصـل لغيـر مُوجِـب ، وأيضـًا المُشبَّـه لا يقـوى قـوة المشبَّـه بـهِ ، فإذا اجتمعا لم

يَصُـحُّ تقـديم الأضـعف علـى الأقوى ، فلـم يَسُغ إقامـة غيـر المفعـول بـهِ مَـعَ وجـودهِ ، وأيضـًا السماع كـذلك، ولـم يـأتِ علـى خلافـهِ لَّا قلـيلا (الشاطبي، ٢٠٠٧، ص ٤٣٧).

أمَّـا فـي غيـر شـروح الألفـية ــ مِـمَّا اطَّلَـعتُ عليـه ــ ، فَقَـد ذهَـبَ النحـاة فـي مَسألـة إقـامة المفعـول بـه مُقـام الفاعـل مـع وجـوده – المفعـول بـهِ – فـي الكـلام مذاهِـبَ عَـدَّة ، تباينـت بـين المنـع والجـواز ، ومذهـبٍ وسـطٍ بينهما .

فَقَـد ذهَـب سـيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلـى أنَّ نيابـة غيـر المفعـول بـه منـاب الفاعـل مشـروطةٌ بعـدم وجـود الـمفعول بـه فـي الكـلام ، ومذهبـه هـذا يُـفهَم مـن قولـهِ : (فجميـع مـا تعـدى إليـه فعـلُ الفاعـل الـذي لا يتعـداه فعلـهُ إلـى مفعـولٍ، يتعـدى إليـه فعـلُ المفعـول الـذي لا يتعـداه فعلُـه) (سـيبويه، ١٩٨٨ ، ص ، ١ ، ٤٢) . وهـو مـا استَنَـد إليـه النُـحاة البصـريون فـي قـولهم بعـدم جـواز نيابـة غيـر المفعـول بـه عـن الفاعـل إلَّا بغيـاب المفعـول بـهِ ، الأمـر

الذي أشار إليه ابنُ عقيل في شرحهِ ، إذْ أشارَ إلى أنَّ البصريين باستثناء الأخفش لا يجيزون إقامة غير المفعول بهِ مُقام الفاعل مع وجود المفعول بهِ ، عادِّينَ ما وَرَدَ مِن ذلك شاذّاً ، أو مؤولًا (العقيلي، ١٩٨٠، ٢، ١٢١) .

وَذَهَبَ المبرد (ت ٢٨٦ هـ) إلى عدم جواز نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود مفعولٍ به واضحٍ في الكلام ؛ لأنَّ المفعول بهِ أوْلى بالنيابة ، نحو قولك : ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا ، أمَّا الجار والمجرور ، فَقَد أشارَ المبرد إلى جواز نيابته عن الفاعل ، إذا لم يكن في الكلام مفعولٌ بهِ صريح ، نحو : سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرٌ شديد وضُرِب بِزَيْدٍ عشرون سَوطًا (المبرد، ١٩٩٤، ص ٤ ، ٥١) ، إذْ عَبَّرَ عن ذلك بقولِهِ : (لم يَجز أنْ تُقيمَ المصدرَ مُقامَ الفاعل إذا كان معهُ مفعولٌ على الحقيقة ، ولكنَّه قد يجوز أنْ تُقيمَ المصادرَ ، والظروف من الأزمنة والأمكنة مُقامَ الفاعل إذا دَخَلَ المفعولَ من حروف الجر ما يمنعه أنْ يقومَ مُقامَ الفاعل ، وذلك نحوَ قولك : سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرٌ شَديدٌ ، وضُرِب بِزَيْدٍ عشرون سَوطًا) (المبرد، ١٩٩٤، ص ٤ ، ٥١)، وهو مَذهَبٌ ارتضاه ابنُ عصفور (ت ٦٦٩ هـ) (الاشبيلي، ١٩٩٨ ، ص ١، ٥٣٩) و (ابن عصفور، ٢٠٢١ ، ص ١١٩) ؛ إذْ رأى أنَّ المفعول بهِ يقوم مُقام الفاعل ، ويُتركُ ما عداه ، في حال اجتماع المفعولات للفعل ، وَرَدَّ على مَنْ احتجَّ بقراءة أبي جعفر (ت ١٣٠ هـ) (إعراب القرآن للنحاس : ٩٦٩) بأنَّ (قَومًا) ليس بِمعمول (لِيُجْزَى) ، بل لِفعلٍ مُضمر يَدِلُّ عليهِ الفعل المذكور (يُجْزَى) كأنَّهُ قالَ : جَزى اللهُ قَومًا ، ويكون مفعول يُجْزَى ضمير المصدر المفهوم منه، كأنَّهُ قالَ : لِيُجْزَى هو ، أو لِيُجْزَى الجزاء ، ونظيرُ ذلك قوله :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ
لَسُبَّ بِذلك الجروِ الكلابا

أمَّا أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، فَقَد ذَهَبَ ـــ فيما نَسَبهُ إليه الشاطبي ـــ (الشاطبي، ٢٠٠٧ ، ص ٤٣٨) إلى القول بِجَواز نيابة غير المفعول بهِ عن الفاعل مُطلَقًا ، سواءً وُجِدَ المفعول بهِ أو لم يوجَد في الكلام ، وحُجَّتهُ في ذلك أنَّ الظرفَ وحرفَ الجر يَعملُ فيهما الفعلُ ، وَيُجعلان مَفعولًا بِهما على السِعة ، مستدلاً على صحة ما ذَهّبَ إليه بالسماع ، ومِنَ السماع الوارد في ذلك ، قراءة أبي جعفر (الفراء ، ١٩٧٢ ، ص ٣ ، ٤٦) : { لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكسِبُون { (الجاثية ١٤) ، إذْ أقامَ الجار والمجرور مُقَام الفاعل ، وترك

(قَوْمَـًا) منصوبـًا ، وهـو مفعـولٌ بـهِ ، ومثلُ هذه القراءة قولُ الشاعر :

وَلَــوْ وَلَــدَتْ قُفَيْــرَةُ جَــرْوَ كَــلْبٍ لَسُبَّ بِذلك الجروِ الكلابا

وهــو قَــولٌ ارتضــاه ابــنُ مــالك (ابــن مالــك، (د.ت) ، ص ٢ ، ١٢٨) و (المــرادي، ٢٠٠١ ، ص ، ٦٠٧) ، إذْ أشــار إلــى أنَّــهُ لا مــانعَ مــن نيابــة غيــر المفعــول بــهِ منــابَ الفاعـل بوجـود المفعـول بـهِ ؛ لأنَّـهُ وَرَدَ فــي كــلام العــرب ، ومنــهُ قــراءة أبــي جعفــر : } لِيُجْــزَى قَوْمَــًا بِمَــا كَــانُوا يَكسِبُون { .

أمَّــا الأخفــش (ت ٢٠٨ هـ)، فَقَــد ذَهَــبَ مَذْهَبَــًا وسَطــًا بــين الجــواز والمنــع ، إذْ قــال بِــجواز نيابــة غيــر المفعـول بــهِ مَنَــابَ الفاعـل مــع وجـود المفعــول بــهِ فــي الجملــة ، علــى أنْ يكـون غيـر المفعـول بـهِ مُقَدَّمَـًا علـى المفعــول بــهِ (عمــر، ٢٠٠٣ ، ص ٤، ٧١١) و(الرواشــــــدة ٢٠١٥، ص١٢٢).

وفــي الخصــائص (ابــن جنــي، ١٩٥٢، ص ١، ٣٩٧) ذَكَــرَ ابــنُ جنــي (ت ٣٩٢ هـ) أنَّ الأخفــش أجـاز نيابـة غيـر المفعـول بـهِ مَنَـابَ الفاعـل مـع وجـود المفعـول بـهِ فـي الجملـة، وأنَّـهُ عَـدَّ ذلـك مـن القيـاس، وإنْ لـم يَـرِدْ بـهِ الاستعمال، ومِـن ذلـك قولـك : ضُـرِبَ الضَـرْبُ الشديـدُ زيـدًا، ودُفِـعَ الدَفْـعُ الـذي تَـعرِفُ إلـى محمـدٍ دينارًا ، وقولُ جرير يهجو الفرزدق :

وَلَــوْ وَلَــدَتْ قُفَيْــرَةُ جَــرْوَ كَــلْبٍ لَسُبَّ بِذلك الجروِ الكلابا

أمَّــا المحــدثون ــ مَــمَّن اطلعــتُ علــى آرائهــم ــ ، فَقَــد تنــاولوا هــذهِ الـمسألة وانقَسمُـوا فـي القـول فيهـا علـى قسـمين ، أمـا القسـم الأول ، فَقَـد ذَهَـبَوا إلــى جــواز نيابــة غيــر المفعــول بــهِ بوجــوده ، أو بعــدم وجــوده منــابَ الفاعـل، وَقَـد مَثَّـلَ هـذا الاتجـاه كـلٌ مـن عبــاس حســن (ت ١٩٧٩م)، وأحمــد مختــار عمــر (ت ٢٠٠٣م)، وأســماء بنـت علـي بـن سـعد بـن مـوزان، وأمـا القسـم الثـاني ، الـذي مَثَّـلَه فتحـي عبـد الفتــاح الــدجني ، وأبــو أوس إبــراهيم الشمسـان، فَقَـد ذهَـبَ إلـى عـدم جـواز ذلك، أو شذوذه، وعلى النحو الآتي:

فَقَـد أشـارَ عبـاس حَسَـن إلـى أنَّـهُ فـي حـالِ اجتمـاع الأنـواع (المفعـول بـهِ، والمصــــدر، والظــــرف، والجــــار والمجـرور)، فـإنَّ الأولويـة تكـون للنـوع الأهـم فــي إيضــاح الغــرض ، وإبــراز المعنــى المــراد مــن غيــر التقيــد بأنَّــه مفعـول بـهِ أو غيـرهُ ، وأنَّـهُ أول أو غيـر أول ، متقــدمٌ علــى البقيــة أو مُتــأخرٌ عنهـا . وضَـرَبَ مـثلًا كانـت النيابـةُ فيـه للظــرف؛ لأنَّ الغرابــةَ والعجَــبَ فــي الحَـدَث أنَّـهُ حَـدَثَ أمـامَ جمـعٍ كبيـرٍ مـن النــاسِ وبعــدم مُــبالاة اللــص بــذلك

الجمع، فقال : خُطِفَ أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من صاحبتها . وذكَرَ مثالًا آخر كانت النيابةُ فيه للجار والمجرور لأهميتهِ ، فقال : سُرِقَ في ديوان الشرطة سلاحَ جنودها (حسن،(د.ت)، ص ٢، ١٢٠).

وَقَد صَرَّح الدكتور أحمد مُختار عمر (ت ٢٠٠٣ م) بأنَّ الراجح هو ما ذهَبَ إليه الكوفيون من جواز نيابة غير المفعول بهِ بوجوده عن الفاعل؛ لِوورودِ السماع بهِ ؛ كقراءة أبي جعفر (ت ١٣٠ هـ) : { لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكسِبُون { ، وقول الشاعر : (... لَسُبَّ بِذلك الجروِ الكلابا) (عمر، ٢٠٠٨، ص ١٠٠٥) ، وهو ما ارتضته الدكتورة أسماء بنت علي بن سعد الموزان ؛ مُسْتَدِلَّةً على صحة ما قالت به بورود ذلك في كلام العرب (ابن عصفور، ٢٠٢١م، ص ١١٩) ، ومنهُ قول الشاعر :

لَمْ يُعْنَ بالعَلْيَاءِ إلَّا سَيّدًا وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إلَّا ذُو هُدَى

(البيت لرؤبة : ديوانه ١٩٩٥ ، ص ١٧٣) و (السيوطي، ١٩٨٨، ص ١ ، ٥٢١)

أمّا الدكتور أبو أوس إبراهيم الشمسان، فَقَد تابع الشاطبي في عدم جواز نيابة غير المفعول به منابَ الفاعل مع وجود مفعول بهِ حقيقي في الجملة ، إذْ قال الشمسان : (ويمكن أن نحرر المسألة وفاقًا للشاطبي بأن الفاعل يكون له نائب هو المفعول به مع الأفعال المتعدية، فإذا تَخَلَّفَ المفعول به مع الأفعال اللازمة ناب عنه غَيرُه كالمجرور، أو المصدر، أو الظرف؛ لأنها عُدّت مفعولات بها مجازًا . وساغ لنا أن نقولَ إنّ ثَمَّة نائبَ فاعل كقولنا: (أُكرِمَ زيدٌ)، ونائبَ مفعول به كقولنا:(دُخِلَ في الفصلِ)، (الشمسان، ٢٠١٧) .

وَقَد ذَهَبَ الدكتور عبد الفتاح الدجني إلى أنَّ نيابة غير المفعول بهِ عن الفاعل مع وجوده في الكلام من الشاذّ ، وعَدَّ ما وَرَدَ من ذلك كقراءة أبي جعفر وغيرهِ شاذًا (الدجني، ١٩٧٤ ، ص ٤٩٦ ، ٤٩٧) .

ومَهما يكن مِن أمرٍ ، فإنَّ الراجحَ عندي ما ذَهَبَ إليهِ البصريون ؛ لأنَّ المفعول بهِ يتعلَّق مباشرة بالفعل ، وهو المطلوب بالفعل ، وبذلك يكون المفعول بهِ أوْلَى بالنيابة من غيرهِ ، وأنَّ نيابة غيرهِ (الظرف ، أو الجار والمجرور) مع وجودهِ في الكلام تُعَدُّ تَقديمًا للفرع على الأصل (الشاطبي، ٢٠٠٧م، ص ٤٣٧)، وأنَّ أكثر ما وَرَدَ مسموعًا عن العرب هو نيابة المفعول بهِ ، ونيابةَ غيره قليل ؛ بدليل قول ابن مالك في نظمهِ : (...قَد يَرِد) ، ثُمَّ أنَّ ابنُ مالكٍ قَد

أَقَرَّ بأولوية المفعول بهِ بالنيابةِ عن غيرهِ بقولهِ :

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذي إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِد

في شذوذ نداء المُضمَر

ذَكَرَ ابنُ مالك في باب (النداء)، في أثناء حديثه عن حذف حرف النداء، أنَّه يمتنعُ حَذف حرف النداء من المُضمَر، وفي ذلك إشارةٌ إلى جواز نداء المُضمَر، إذْ قال :

وَغَيْرُ مَندوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَد يُعَرَّى فاعْلَمَا (ابن الناظم ، ٢٠٠٠ م، ص ٤٠١)، و(المرادي، ٢٠٠١م، ص ٢، ١٠٥٢)

أمَّا ابنُ هشام ، فَقَد أشارَ إلى أنَّ نداء المضمر، نحو : يا إياك قَد كفيتُك ، وقول سالم بن دارة (المصري، ٢٠٠٩ ، ص ٤ ، ١٠)، و (النحوي،(د.ت) ، ص ١، ٣٢٥)، و (ابن يعيش، ص ١، ١٣٠)، و(ابن عصفور، ١٩٧١م، ص ١ ، ١٧٦)، و(الخزانة، ص ٢ ، ١٣٩) . :

يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا أَنتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا؛ شاذٌّ (المرادي،٢٠٠١ ، ص ٤ ، ١٠) .

أمَّا ابنُ الناظم ، فَلَم يُعَلِّق بصورةٍ مباشرةٍ على مَسْألة نِداء الضمير ، بَيْدَ أنَّكَ تَلمَحَ موافَقته لوالده بالقول بالجواز عن طريق تعليقه على حذف حرف النداء من الضمير، إذْ قال: (أمَّا المضمر ، فلا يُحْذَفُ منه حرف النداء ؛ لأنَّه لو حُذِف فاتت الدلالة على النداء ؛ لانَّ الدال عليه هو حرف النداء ، وتضمن المنادى معنى الخطاب، ...) (ابن الناظم، ٢٠٠٠ م ، ص ٤٠٢) ، وهو ما ذَهَبَ إليه ابنُ عقيل ، الذي اكتفى بتوضيح المراد من قول الناظم: (وَغَيْرُ مَندوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ...) (العقيلي، ١٩٨٠م، ص ٣، ٢٥٦).

وَقَد وافق المراديُ (ت ٧٤٩ هـ) ابنَ مالك في جواز نِداء المضمر ؛ مُسْتَدِلًا بورود السماع لِما ظاهره نِداء المُضمر بِصيغة النصب ، وهي القياس ، نحو قوله : يا إياك قَد كَفَيتُك ، وصيغة الرفع ، نحو قوله: يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا (المرادي، ٢٠٠١م، ص ٣، ١٠٥٣)، إذْ نادى الضمير بِصيغة الرفع (أنت) القريبة من البناء على الضم ، وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض (المصري، ٢٠٠٩م، ص ٤، ١١).

وَقَد ذَهَبَ ابنُ القيم الجوزية إلى أنَّ نداء الضمير قليلُ ؛ لِذلك لم يُتَصَرَّف فيه بحذف حرف النداء ، وانَّ أكثرَ ما يُنادى منهُ ما كانَ بصيغة المرفوع ، نحو قوله : يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا (ابن قيم الجوزية ، (د.ت) ، ص ٢ ، ٦٥٦) .

أمَّا الشاطبي ، فَقَد وافق ابن هشام في شذوذ نداء الضمير ، إذا كان المنادى ضميرَ رفعٍ، نحو قولهِ: يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا، وخالفه فيما لو كان المنادى موضع نصبٍ، نحو قوله : يا إياك قَد كفيتُك، وأشارَ إلى أنَّ هذا هو القياس (الشاطبي، ٢٠٠٧ م، ص ٤٥).

وتَنَاولَ النحاةُ مسألة (نداء المضمر) في غير شروح الألفية، وقَد تَنَوَّعَتْ آراؤهم – فيما وقَفْتُ عليه منها – بين الجواز، والندرة، والشذوذ، فَذَهَب ابنُ الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) إلى أنَّ نداء المُضمر شاذٌّ، نحو قول بعض العرب: يا إياك، وقول ابنِ دارة: يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا أَنتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

وَقَد قِيلَ على تقدير: يا هذا إيَّاك أعني، ويا هذا أنتَ (ابن الحاجب، (د.ت)، ص ١، ٢٥٣) . وهو ما ذَهَب إليه الرضي في شرحه على الكافية ، إذْ أشار إلى أنَّ المضمرات يَشذُّ نداؤها ، نحو: يا أنت، ويا إيَّاك) ابن الحاجب، ١٩٧٥، ص ١، ٤٢٦).

أمَّا ابن عصفور ، فَقَد ذَهَبَ إلى جواز نداء ضمير المخاطب في نادر الكلامِ ، أو في ضرورة الشعر، ويكون المنادى المضمر بصيغة المنصوب، نحو قولهم: يا إياك قد كَفَيتُك، أو بصيغة المرفوع نحو قوله: (يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا...) (ابن عصفور، ١٩٧١، ص ١، ١٧٦)، و(عقيل، ١٩٨٠، ص ٢، ٤٨٣). كذلك يُفهمُ القولُ بِجواز نداء الضمير من قولابن مالك في نظمهِ ، إذْ قال :

وَ(يَا) مَعَ (الله) وَمُضْمَرٍ لَزِم وَمعَ ذِي استغاثةٍ – أيضًا – حُتِم (ابن مالك، ١٩٨٢، ص ٣، ١٢٨٩)

وقد ذَهَبَ ابنُ عقيل في هذه المسألة مَذَهَب ابنِ مالكٍ ، إذْ أشارَ إلى أنَّ القول : يا إيَّاكَ قَد كفيتك ، هو الأصل ، إذْ العامل محذوف والمنادى مفعول . أمَّا قوله : (يا أبجرُ ابنَ أبجرِ يا أنتا...) فَمِن وضع المرفوع موضع المنصوب، وحسَّنه هنا كونَ الظاهر المعرفة على صورة المرفوع (عقيل، ١٩٨٠، ص٢، ٤٨٣).

أمَّا المحدثون – مِمَّن اطلعتُ على آرائهم – ، فَقَد ناقشوا هذه المسألة، ولم يذهبوا بها بعيدًا عَمَّا ذهَبَ النحاة القدماء، فَقَد أشار محمد عبد العزيز النجار (ت ١٩٧٧م) إلى أنَّ المُضمر المنادى يأتي على صيغتي المنصوب ، والمرفوع ، كَقولِ بعضهم : يا إيّاك قد كفيتك ، وقول الآخر: (يا أبجرُ ابنَ أبجرِ يا أنتا) ، وذَهَبَ إلى أنَّ كلا الصيغتين شاذٌّ (ضياء السالك، ١٩٧٣، ص٣، ٢٤٠).

أمَّا عباس حسن(ت ١٩٩٧)، فَقَد ذَكَرَ أنَّ ضمير غير المخاطب لا يُنادى مُطلَقًا ، أمَّا ضمير المخاطب، فَلَم يُبدِ بهِ رأياً صريحًا، لكنَّه يُلمَحُ رفضه له عندما

ذَكَر المواضعَ التي لا يَصحُّ فيها حذف حرف النداء (يا)، وعند ذكره موضع نداء ضمير المخاطب عَلَّق بقولهِ: (عند مَنْ يُجيز نداءه) ما يُفهمُ منه عَدَم الجواز (حسن ، (د.ت) ، ص ٤ ، ٤) .

وَقَد أشار محمد خير الحلواني (ت ١٩٨٧م) إلى أنَّ نداء ضمير المخاطب نادرٌ في كلام العرب، أنت، وأنتما، وأنتم، وإياك، وإياكما، وإياكم، ولا يُنادى غيرُهُ في كلامهِم (الحلواني، ٢٠١٣، ص ١ ، ٥٣٩)، ومِمَّا ورد من نداء المخاطب في نثر العرب قول الأخوص اليربوعي لأبيه في مجلس معاوية : يا إيّاك قد كفيتك ، ومن مجيئهِ في شعرهم قول الشاعر :

يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا
أَنتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

ومَهما يَكن من أمرٍ، فإنَّ الراجحَ عندي ما ذَهَبَ إليهِ ابنُ مالكٍ من جَواز نِداء المضمر ؛ لِوروده مسموعًا عن العرب، إذْ قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في باب (ما يَنتَصِبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي) : (ومِمَّا يَدلُّكَ على أنَّه يَنتَصِب على الفعل، وأنّ (يا) صارتْ بَدَلًا من اللفظ بالفعل قَول العرب: (يا إياك...)، كما نَقَل عن الخليل رحمه الله أنَّه سَمِعَ بعضَ العرب يقول: يا أنت (سيبويه، ١٩٨٨، ص ١ ، ٢٩١)؛ ومِمَّا يدعمُ هذا الرأي قولُ عددٍ من النحاة بالجواز، كابن الناظم، وابن القيم، الذي قال بجوازه بقلة، والشاطبي، ومن المعاصرين محمد خير الحلواني الذي قال بنداء العرب ضمير المخاطب دون غيره ، وقول بعض النحاة بأنَّ نداء الضمير بصيغة النصب هو الأصل، أو القياس، فالمرادي عَدَّهُ قياساً؛ لِسماعِ ما ظاهره نداء المُضمر بصيغة (يا إياك قد كفيتك)، وورود بصيغة الرفع في قولهِ: (يا أبجرُ ابنُ أبجرِ يا أنتا)، القريبة من البناء على الضم، وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض . وعَدَّهُ ابنُ عقيل أصلًا، في قولهِ : (يا إياك قد كفيتك)، إذْ العاملُ محذوف والمنادى مفعول، أمَّا قوله : (يا أبجرُ ابنَ أبجرِ يا أنتا...) فَمن وضع المرفوع موضع المنصوب .

الخاتمة

إنَّ إنعامَ النظر في مفهومِ الشذوذِ النحوي في شواهد النصب عند شُرَّاح ألفيةِ ابنِ مالك ، جَعَلَنا نصلُ إلى النتائج الآتية :

١ ــ إنَّ الشذوذَ النحوي ليسَ مجرد قلة الشواهد فحسب ، بل هو مخالفة للقياس بغض النظر عن الكثرة ، وهو ما يجعل الشذوذ مفهوماً معياريًا يُبنى على استقراء واستنباط القواعد العامة للغة ، لا على الحصر الكمي للنصوص .

٢ ــ إنَّ الضرورةَ في اصطلاح النحاة هي مُخالَفة للقياس ، مقبولة في الشعر فقط . أمَّا الشذوذ ، فهو

مُخالَفة عامة لا يُحتَّجُ بِها ، ولا يُقاسُ عليها ، والتمييزُ بينهما يُبنى على السياق الأسلوبي (شعر، أو نثر) ، وهذا التصور كان أساسًا في بناء قواعد العربية .

٣ ــ إنَّ المُخالفةَ أعَمُّ مِن الشذوذ ، فَالمُخالفةُ تشملُ الانحراف عن المألوف ، سواءً في الصوت ، أو المعنى ، أو التركيب ، أمَّا الشذوذ ، فيُصْطَلَحُ عليه غالبًا حين يكون الخروج عن القاعدة في الاستعمال قليلًا ، أو غيرَ مُطَّرِدٍ .

٤ ــ لا يُحكمُ على النادر بناءً على القياس الصرفي أو النحوي فقط ، بل يُحكمُ عليه بناءً على الكم الاستعمالي أيضًا ، ومِن ثمَّ معيار الفصاحة والاستعمال هو الأساس في التفريق بين النادر ، والفصيح ، وهذا الاتجاه يُبرِزُ تَطَوّرًا في الدراسة النحوية الحديثة نحو الاستعمال اللغوي الواقعي أكثر من الاقتصار على النظرية .

٥ ــ أنَّ القليلَ استعمالٌ صحيح ، سُمِعَ عن العرب ، لكنَّه لا يكفي لتأسيس قاعدة قياسية عامة ، بخلاف الكثير الذي يُمكن أنْ يكونَ أساسًا لبناء قاعدة نحوية أو صرفية ، وهذا يعني أنَّ القلةَ ليست شذوذًا ، لكنَّها دون مرتبة القياس المُطَّرِد .

٦ ــ إنَّ جواز حذف العائد المنصوب ليسَ أمرًا مُطلَقًا ، بل تحكمه ضوابط دقيقة تتعلق باتصال الضمير وطبيعة العامل ، ووجود (أل) وطول الصِلة، وأنَّ أغلب النحاة ــ ومنهم الشاطبي ــ يرونَ أنَّ الحذفَ في هذهِ المواضع إنَّما يقعُ نادرًا ، بل قبيحًا أحيانًا ، مِمَّا يُظهرُ التزامهم بالتوازن بين القياس والسماع ، والحرص على وضوح التركيب .

٧ ــ إنَّ مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل ترتبط بتحقيق شرط الغياب أو التقديم ، وأن المذهب الأرجح يُقَيِّد هذه النيابة بغياب المفعول به ، في حين توسعَ بعضُ النحاة في الجواز على السماع ، أو القياس .

٨ ــ نداءُ الضمير مسألةٌ خلافية في النحو ، فهو شاذٌّ عند بعض النحويين، كابن هشام ، وقليلٌ عند آخرين ، كابن القيم ، بينما أجَازَهُ ابنُ مالكٍ ، ومَنْ تبِعَهُ مُستندينَ إلى السماعِ ، والقياس ، معَ مَيْلٍ إلى قبول نداء ضمير النصب أكثر من ضمير الرفع.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

الفارسي ، أبو الحسن بن احمد بن عبدالغفار. (١٩٩٠م). التعليقة على كتاب سيبويه. تح: عوض بن حمد القوزي. ط١.

خليل، إبراهيم . (٢٠١٥م). أوهام النحاة حول الأسماء الستة. مجلة العلوم الإنسانية. ٢٦.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد .(د.ت). إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك . تحقيق : الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي. (د.ط).

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله . (٢٠٠١م). تحقيق : الدكتور عبدالرحمن علي سليمان. ط١. دار الفكر العربي.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. (د.ت). منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. تح: الدكتور علي محمد فاخر والدكتور أحمد محمد السوداني والدكتور عبد العزيز محمد فاخر. (د.ط). دار الطباعة المحمدية.

ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني. (د.ت) . شرح التسهيل. تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون. (د.ط).

ابن مالك . (١٩٨٢م) . شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث .

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك. (٢٠٠٠م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تح: محمد باسل عيون السود. ط١. لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل . (١٩٨٠م) . شرح ابن عقيل . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . ط٢٠. القاهرة : دار التراث .

الشاطبي . (٢٠٠٧م). شرح الفية ابن مالك للشاطبي. تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا. ط١. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر. (د.ت). الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق : موسى بناي العليلي. (د.ط). الجمهورية العراقية / وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . إحياء التراث الإسلامي .

الأنباري ، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي . (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين. تح: محمد محيي الدين عبدالحميد. (د.ط) . دار الفكر.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي. (د.ت). شرح المفصل. صححه وعلق عليه جماعة من العلماء. (د.ط). إدارة الطباعة المنيرية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن.(١٩٧١م)المقرب . تح: أحمد عبدالستار الجواري و عبدالله الجبوري. ط١. الجمهورية العراقية– رئاسة ديوان الأوقاف احياء التراث الاسلامي.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. (د.ت). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تح: عبدالسلام محمد هارون. (د.ط). مصر: المؤسسة السعودية.

ابن الحاجب. (١٩٧٥م). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تح: الدكتور يوسف حسين عمر. (د.ط).

ابن عقيل، بهاء الدين. (١٩٨٠م). المساعد على تسهيل الفوائد. تح: د. محمد كامل بركات. (د.ط). دمشق: دار الفكر.

النجار، محمد عبد العزيز. (١٩٧٣). ضياء السالك الى أوضح المسالك. ط٣. مكتبة لسان العرب.

حسن، عباس. (د.ت). النحو الوافي. ط٣. مصر: دار المعارف.

الحلواني، محمد خير. (٢٠١٣م). النحو الميسر. ط١. دار المأمون للتراث.

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٨٨م). كتاب سيبويه. تحقيق : عبد السلام محمد هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.

النحاس، ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل. (٢٠٠٨م). اعراب القران. اعتنى به: الشيخ خالد العلي. ط٢. دار المعرفة للطباعة والنشر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر. (١٩٩٨م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق : احمد شمس الدين. ط١. لبنان: دار الكتب العلمية. منشورات محمد علي .

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (١٩٩٩م). الدرر اللوامع على همع الهوامع وشرح جمع الجوامع. وَضعَ حواشيه : محمد باسل عيون السود. ط١. دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٩٤م). المقتضب. تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة. ط٣. جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامية.

الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري . (٢٠٠٩م). اوضح المسالك الى الفية ابن مالك. القاهرة: دار الطلائع.

ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي . (١٩٩٨م). شرح جمل الزجاجي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب. ط١. لبنان: دار الكتب العلمية. منشورات محمد علي بيضون.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد . (١٩٧٢م). معاني القرآن . تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. مراجعة : الأستاذ علي النجدي. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٣). في أصول اللغة . مركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٥٢). الخصائص. تحقيق : محمد علي النجار. ط٢. دار الكتب المصرية.

العجاج . (١٩٩٥) . ديوان العجاج . تحقيق : الدكتور عزة حسن. لبنان : دار الشرق العربي.

الدجني ، فتحي عبد الفتاح . (١٩٧٤م) . ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. ط١. وكالة المطبوعات.

الأنصاري ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف . (١٩٨٦م) . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق : الدكتور عباس الصالحي. ط١. دار الكتاب العربي.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين . (١٩٥٥م). شرح الاشمونى على الفية ابن مالك (منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك). تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد. ط١. لبنان: دار الكتاب العربي.

العيني، بدر الدين محمود بن احمد. (٢٠١٠م) . المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية. تحقيق : علي قاهر فاخر ، احمد محمد توفيق السوداني وعبدالعزيز محمد فاخر. ط١. دار السلام للطباعة والنشر والترجمة.

ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي . (١٩٩٦م) الأصول في النحو. تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي. ط٣. مؤسسة الرسالة.

الازهري، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٠م). شرح التصريح على التوضيح. تحقيق : محمد باسل عيون السود. ط١ . لبنان: دار الكتب العلمية. منشورات محمد علي بيضون.

السامرائي، فاضل. (٢٠٠٠م). معاني النحو. ط١. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

الطريقي، عبد الله بن عبدالعزيز. (د.ت). ال الموصولة. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة. ٢٩.

الشلوبين، أبو علي . (١٩٨١). التوطئة. تحقيق : احمد يوسف المطوع .

عمر، احمد مختار . (٢٠٠٨) ، معجم الصواب اللغوي . ط١. القاهرة : عالم الكتب.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (١٤٠٥هـ). لسان العرب . ايران: نشر أدب الحوزة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد . (د.ت). كتاب العين. تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د.ط).

الجرجاني ، علي بن محمد الشريف . (١٩٨٥). طبعة جديدة .

التهانوي، محمد علي . (١٩٩٦) . موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . تقديم : رفيق العجم. تحقيق : علي دحروج. ط١. لبنان: ناشرون.

اللبدي، محمد سمير نجيب. (١٩٨٥). معجم المصطلحات النحوية والصرفية . ط١. مؤسسة الرسالة. دار الفرقان .

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (١٣٠٠هـ). لسان العرب . ط١. بولاق: المطبعة الميرية.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (١٩٧١). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت. التراث العربي.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد .(١٩٧٩). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق : عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة. ط١. عالم الكتب.

الرفايعة، حسين عباس. (٢٠٠٦). ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي. ط١. دار جرير للنشر والتوزيع.

الآلوسي، محمود شكري. (١٣٤١هـ). الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. شرح: محمد بهجة الأثري البغدادي. بغداد : المكتبة العربية.

الفـرزدق . (١٩٨٣). ديـوان الفـرزدق . ضـبط معانيـه: إيليـا الحـاوي. ط١. دار الكتـاب اللبنـاني. مكتبة المدرسة.

السـيوطي، جـلال الـدين. (د.ت). الأشـباه والنظـائر فـي النحـو. تحقيـق : غـازي مختـار طليمـات. (د.ط).

أنيس ، ابراهيم. (د.ت). الاصوات اللغوية. (د.ط). مصر: مطبعة النهضة.

ابـن دريـد، ابـي بكـر محمد بـن الحسـن. (١٩٩١م). الاشـتقاق. تحقيـق : عبـد السـلام محمد هـارون. ط١. بيروت: دار الجيل.

الجرجـاني، علـي بـن محمد الشـريف. (١٩٨٥). كتـاب التعريفـات . طبعـة جديـدة. بيـروت: مكتبـة لبنان.

أنيس، إبراهيم. (١٩٦٦). من أسرار اللغة. ط٣. مكتبة الأنجلو المصرية.

السـيوطي، جمـال الـدين ابـن هشـام . (١٩٩٨) . مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب. تحقيـق : مـازن المبارك و محمد علي حمد الله. ط١. دار الفكر.

الهاشـمي، احمـد. (١٩٩٩). جـواهر البلاغـة فـي المعـاني والبيـان والبـديع . تـدقيق: يوسـف الصميلي. لبنان: المكتبة العصرية.

وهبـة ، مجـدي والمهنـدس كامـل. (١٩٨٤) . معجـم المصـطلحات العربيـة فـي اللغـة والأدب. ط٢. لبنان: مكتبة لبنان.

الزمخشـري، أبـو القاسـم جـار الله محمـود بـن عمـر بـن أحمـد. (١٩٩٨). أسـاس البلاغـة. تحقيـق : محمد باسل عيون السود. ط١. لبنان: دار الكتب العلمية. منشورات محمد علي بيضون.

ابن جني . (٢٠٠٤). حاشية القسر. تحقيق : رضا رجب. ط١.

ابـن منظـور، أبـو الفضـل جمـال الـدين محمد بـن مكـرم . (د.ت) . لسـان العـرب. تحقيـق : نخبـة مـن العاملين.

القواسـمة، قاسـم خليـل حسـن. (٢٠٠٧). طعـن النحـاة واللغـويين فـي لغـات العـرب . جامعـة مؤتـة. رسالة ماجستير.

الاعرابـي. أبـو مسـحل. (١٩٦١). كتـاب النـوادر. تحقيـق : عـزة حسـن. دمشـق: مطبوعـات مجمـع اللغة العربية.

الهلالـي ، خولـة تقـي الـدين. (١٩٨٢). دراسـة لغويـة فـي أراجيـز رؤبـة والعجـاج . الجمهوريـة العراقية : دار الرشيد للنشر .

بثينـة، جميـل. (د.ت). ديـوان جميـل. شـعر الحـب العـذري . تحقيـق : دكتـور حسـين نصـار. دار مصر للطباعة.

السـيوطي، عبـد الـرحمن جـلال الـدين. (٢٠٠٧). الاقتـراح فـي علـم أصـول النحـو. تحقيـق : حمـدي عبدالفتاح مصطفى جميل. ط٣. مكتبة الآداب.

الـرازي، محمد بـن أبـي بكـر. (١٩٨٦). مختـار الصـحاح. تحقيـق : دائـرة المعـاجم. بيـروت: مكتبـة لبنان.

السيوطي، جلال الدين. (د.ت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها . (د.ط)..

الدرواشة، محمد عمر عماد. (٢٠١٥). آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح الفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية وتحليلية). رسالة ماجستير.

ابن عصفور. (٢٠٢١). نائب الفاعل وصياغة فعله المبني للمجهول في شرح جمل الزجاجي. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية .٥) ١٦ .(

حيال. عبد الرضا جواد . (٢٠٠٠). شروح ألفية ابن مالك المطبوعة – دراسة نحوية وصرفية موازنة. أطروحة دكتوراه.

شغيدل، مصطفى كاظم . (٢٠٠٥) . مؤاخذات ابن عقيل على ابن مالك. الجامعة المستنصرية. (رسالة ماجستير) .

عطية، أسامة محمد سليم. (د.ت) . آراء ابن جني في الشاذ من ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (بحث منشور) .

عبد الله، عطية محمد عطية . (٢٠٠٨) . الشاذ في النحو والصرف (مفهومه– آراء العلماء فيه– وأحكامه) . جامعة أم درمان الإسلامية .

الوزاني، سالمة عيسى . (٢٠٠٠) . ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي – دراسة استقصائية نقدية . جامعة الفاتح. الجماهيرية العربية الليبية .

References

Anis, Ibrahim. (1966). From the Secrets of Language. 3rd ed. Anglo-Egyptian Library.

Al-Suyuti, Jamal al-Din Ibn Hisham. (1998). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib. Edited by: Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. 1st ed. Dar al-Fikr.

Al-Hashimi, Ahmad. (1999). Jawahir al-Balaghah fi al-Ma'ani wa al-Bayan wa al-Badi'. Edited by: Yusuf al-Sumaili. Lebanon: Al-Maktabah al-'Asriyyah.

Wahbah, Majdi and al-Muhandis Kamil. (1984). Dictionary of Arabic Terms in Language and Literature. 2nd ed. Lebanon: Maktabat Lubnan.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Jar Allah Mahmud ibn Umar ibn Ahmad. (1998). Asas al-Balaghah. Edited by: Muhammad Basil Uyun al-Sud. 1st ed. Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. Muhammad Ali Baydoun Publications.

Ibn Jinni. (2004). Hashiyat al-Qasr. Edited by: Rida Rajab. 1st ed.

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Mukarram. (n.d.). Lisan al-Arab. Edited by a group of scholars.

Al-Qawasmeh, Qasim Khalil Hassan. (2007). Criticisms of Grammarians and Linguists of the Arabic Language. Mu'tah University. Master's Thesis.

Al-A'rabi, Abu Mashal. (1961). Kitab al-Nawadir. Edited by Azza Hassan. Damascus: Publications of the Arabic Language Academy.

Al-Hilali, Khawla Taqi al-Din. (1982). A Linguistic Study of the Rajaz Poems of Ru'bah and al-'Ajjaj. Republic of Iraq: Dar al-Rashid Publishing.

Buthaina, Jamil. (n.d.). Diwan Jamil: 'Udhri Love Poetry. Edited by Dr. Hussein Nassar. Dar Misr for Printing.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman Jalal al-Din. (2007). Al-Iqtirah fi 'Ilm Usul al-Nahw. Edited by Hamdi Abd al-Fattah Mustafa Jamil. 3rd ed. Maktabat al-Adab.

Al-Razi, Muhammad ibn Abi Bakr. (1986). Mukhtar al-Sihah. Edited by the Department of Dictionaries. Beirut: Maktabat Lubnan.

Al-Suyuti, Jalal al-Din. (n.d.). Al-Muzhir fi Ulum al-Lughah wa Anwa'iha (The Shining Light in the Sciences of Language and its Types). (n.d.)

Al-Darwashah, Muhammad Omar Imad. (2015). Al-Akhfash al-Awsat's Grammatical and Morphological Views among the Commentators of Ibn Malik's Alfiyyah in the Eighth Century AH (A Descriptive and Analytical Study). Master's Thesis.

Ibn Asfur. (2021). The Passive Subject and the Formulation of its Passive Verb in Al-Zujaji's Commentary on Sentences. Arab Journal of Arts and Humanities. 5 (16).

Hayyal, Abdul-Ridha Jawad. (2000). Printed Commentaries on Ibn Malik's Alfiyyah - A Comparative Grammatical and Morphological Study. Doctoral Dissertation.

Shaghidil, Mustafa Kadhim. (2005). Ibn Aqil's Criticisms of Ibn Malik. Al-Mustansiriya University. (Master's Thesis).

Atiyah, Osama Muhammad Salim. (n.d.). Ibn Jinni's Views on Irregular Words and Structures in the Arabic Language. Journal of the College of Arts and Humanities (Published Research). Abdullah, Atiya Muhammad Atiya. (2008). Irregularities in Grammar and Morphology (Their Concept, Scholars' Views on Them, and Their Rulings). Omdurman Islamic University.

Al-Wazzani, Salma Issa. (2000). The Phenomenon of Deviation from the Norm in Arabic Grammar: A Critical Survey. Al-Fateh University, Libya.